الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

تحليل التغييرات في عرض الميزانية

وآثارها على الإيرادات والنفقات والرصيد الميزانوي

(ملحق بمشروع قانون المالية الأصلي لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 1

اكتوبر 2026

معالم الميزانية

التوازنات الكبرى لمشروع قانون المالية 2027

الإيرادات والهبات	النفقات والقروض الصافية	الرصيد الإجمالي
152,11	145,91	+6,20

1. الموضوع والمصادر وأساس المقارنة

يحلل هذا الملحق التغييرات في عرض الميزانية التي أدخلها مشروع قانون المالية 2027 مقارنةً بالسنة المالية 2026، ويقيس آثارها على الإيرادات والنفقات والرصيد الميزانوي.

يستند هذا الملحق إلى عروض الأسباب الخاصة بمشروع قانون المالية 2027 ومشروع قانون المالية المعدل 2026. ونتيجة لعدم استخدام الجداول التفصيلية لقانون المالية الأولي 2026، فإن التغييرات المرصودة هي تلك التي تبرز من مقارنة هذين العرضين. أما الأرقام الموسومة بـ «مستنتج» فقد أُعيد احتسابها انطلاقاً من التغيرات المنشورة.

توجد مرجعيتان لسنة 2026: قانون المالية الأولي 2026 (الإيرادات 128,79؛ النفقات 132,18؛ الرصيد −3,39) وقانون المالية المعدل 2026 (LFR) (الإيرادات 139,52؛ النفقات 140,34؛ الرصيد −0,82). ويعتمد مشروع قانون المالية 2027 قانون المالية المعدل 2026 أساساً للمقارنة.

معطيات مشروع قانون المالية 2027: إجمالي الإيرادات والهبات 152,11؛ إجمالي النفقات والقروض الصافية 145,91؛ الرصيد الإجمالي +6,20، أي +1,0 % من الناتج المحلي الإجمالي.

3. التحليل التفصيلي

3.1 القاعدة الميزانوية والرصيد المرجعي

أُعدّ مشروع قانون المالية 2027 وفقاً للمادة 46 (الجديدة) من القانون النظامي رقم 2026-019 الصادر في 1 يونيو 2026 ومرسومه التطبيقي رقم 2026-090 الصادر في 3 يونيو 2026. وترتكز السياسة الميزانوية الآن على الرصيد الأولي غير الاستخراجي، المحدد سقفه بـ 3,5 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وكان مشروع قانون المالية المعدل 2026 قد أشار إلى هذه القاعدة. والآلية تسلسلية: تُقدَّر الإيرادات انطلاقاً من الإطار الاقتصادي الكلي، ثم يحدد الحيز الميزانوي المتوافق مع هدف سقف النفقات.

يمكن إعادة بناء الانتقال من الرصيد الإجمالي إلى الرصيد الأولي غير الاستخراجي على النحو التالي:

البند	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027
إجمالي الإيرادات والهبات	139,52	152,11
− الإيرادات الاستخراجية	26,44	32,13
= الإيرادات غير الاستخراجية، شاملة الهبات	113,08	119,98
إجمالي النفقات والقروض الصافية	140,34	145,91
− الفوائد	5,08 (مستنتج)	4,90
= النفقات دون الفوائد	135,26	141,01
الرصيد الأولي غير الاستخراجي، شاملاً الهبات	−22,18	−21,03
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	−4,0 %	−3,5 %
الرصيد الإجمالي (للتذكير)	−0,82	+6,20

الآثار:

- **على الرصيد.** لا يتغير تعريف الرصيد الإجمالي. ويتحلل في سنة 2027 على النحو الآتي: الرصيد الأولي غير الاستخراجي −21,03، زائداً الإيرادات الاستخراجية +32,13، ناقصاً الفوائد −4,90، أي +6,20. وبذلك يعود الفائض الإجمالي كلياً إلى الإيرادات الاستخراجية.

- **على النفقات.** أصبح سقف النفقات ناتجاً عن الإطار الاقتصادي الكلي، بعد أن كان نقطة انطلاق. ففي سنة 2027 يستقر الرصيد الأولي غير الاستخراجي عند هدف % 3,5 من الناتج المحلي الإجمالي بالضبط (هامش معدوم). أما في 2026 (قانون المالية المعدل) فقد بلغ % 4,0 من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً هذا السقف. وكان الرصيد الأولي غير الاستخراجي في قانون المالية الأولي 2026 يبلغ 16,91−.
- **على الإيرادات.** لا أثر على المجموع. وإنما تتغير القراءة فقط، لأن الإيرادات الاستخراجية صارت مستبعدة من ركيزة السياسة الميزانوية.

3.2 تحديد الإيرادات الاستخراجية وتسمية الإيرادات النفطية والغازية

البند	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	التغير
الإيرادات الضريبية	93,72	104,17	+11,2 %
الإيرادات غير الضريبية	36,70	39,52	+7,7 %
الإيرادات النفطية والغازية	3,02	3,65	+20,9 %
الهبات (المشاريع)	6,08	4,77	−21,6 %
إجمالي الإيرادات والهبات	139,52	152,11	+9,0 %
للتذكير: الإيرادات الاستخراجية	26,44	32,13	+21,5 %
حصة الإيرادات الاستخراجية في المجموع	18,9 %	21,1 %	+2,2 نقطة

تُعرض الإيرادات الاستخراجية «للتذكير»: فهي لا تشكل بنداً إضافياً ضمن المجموع، بل مجمَّعاً عرضياً. وهي تضم الإيرادات النفطية والغازية (3,65)، وبالفرق 28,48 من الإيرادات ذات الأصل الاستخراجي الواردة ضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية (وتبلغ الإيرادات المنجمية غير الضريبية 10,17). ويستحق التوزيع التفصيلي لمبلغ 28,48 هذا مزيداً من التوضيح في الجداول.

أصبح بند «إيرادات المحروقات» الوارد في مشروع قانون المالية المعدل يسمى «الإيرادات النفطية والغازية»، ويفرد مساهمة مشروع غراند تورتو أحميم (GTA) (2,62 من أصل 3,65).

الأثر: لا أثر على مجموع الإيرادات ولا على النفقات. أما على الرصيد، فلا يؤثر إعادة التصنيف إلا في احتساب الرصيد الأولي غير الاستخراجي. وقد انتقلت حصة الإيرادات الاستخراجية من 18,9 % إلى 21,1 % من مجموع الإيرادات، مما يزيد من اعتماد الرصيد الإجمالي على هذا المجمَّع المتقلب.

3.3 تغيير أساس المقارنة: من قانون المالية الأولي إلى قانون المالية المعدل 2026

المجمَّع	قانون المالية الأولي 2026	قانون المالية المعدل 2026	مشروع قانون المالية 2027	التغير (المشروع / المعدل)	التغير (المشروع / الأولي)
إجمالي الإيرادات والهبات	128,79	139,52	152,11	+9,0 %	+18,1 %
إجمالي النفقات والقروض الصافية	132,18	140,34	145,91	+4,0 %	+10,4 %
منها النفقات الجارية	70,08 (مستنتج)	80,10	79,81	−0,4 %	+13,9 %
منها نفقات رأس المال	62,10 (مستنتج)	60,24	66,10	+9,7 %	+6,4 %
الرصيد الإجمالي	−3,39	−0,82	+6,20	+7,02	+9,59
الرصيد الأولي غير الاستخراجي	−16,91	−22,18	−21,03	+1,15	−4,12

يتلخص الانتقال من قانون المالية الأولي إلى قانون المالية المعدل 2026 على النحو الآتي:

- الإيرادات: (+8,33 %) 10,73+، منها الإيرادات الضريبية 8,58+، والإيرادات غير الضريبية 4,37+، وإيرادات المحروقات 0,58−، وهبات المشاريع 1,64−؛
- النفقات: (+6,17 %) 8,16+، منها النفقات الجارية 10,02+ (التحويلات الجارية من 14,00 إلى 23,80، أي 9,80+، منها دعم المنتجات النفطية 3,32+ ودعم الشركة الموريتانية للكهرباء 1,00+ (SOMELEC)؛ والسلع والخدمات 0,51−) ونفقات الاستثمار 1,86− (الموارد الخارجية 2,13−، الموارد الداخلية 0,27+)؛
- الرصيد الإجمالي: من 3,39− إلى 0,82−، أي 2,57+؛ الرصيد الأولي غير الاستخراجي: من 16,91− إلى 22,18−، أي تدهور بمقدار 5,27.

الآثار: مقارنةً بقانون المالية المعدل، تعكس تغيرات مشروع قانون المالية 2027 تطبيع تدابير الدعم لسنة 2026 (الدعم والتحويلات عند 17,84، أي % 25,0−)، ومن ثم تبقى النفقات الجارية شبه مستقرة (% 0,4−). أما مقارنةً بقانون المالية الأولي فستظهر % 13,9+. ولذلك فإن أساس المقارنة حاسم في قراءة النفقات الجارية وتحسن الرصيد (7,02+ مقابل 9,59+).

3.4 عرض برمجة الاستثمار

يعرض مشروع قانون المالية 2027 الاستثمار في صورة اعتمادات الالتزام واعتمادات دفع، ويوزع رخص الالتزام على الرافعات الثلاث لاستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك (SCAPP). كما يفصّل المشاريع الجديدة التي تبلغ 100 مليون أوقية أو أكثر (تكلفتها التراكمية 5,17 مليار أوقية).

البند	المبلغ	الحصة أو التغير
إجمالي اعتمادات الالتزام	183,74	100,0 %
الرافعة «النمو القوي والمستدام والشامل»	98,25	53,5 %
الرافعة «رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية الأساسية»	40,31	21,9 %
الرافعة «الحوكمة»	45,18	24,6 %
اعتمادات الدفع على الموارد الداخلية	52,91	+4,6 %
النفقات على الموارد الخارجية	13,19	+36,8 %
إجمالي نفقات رأس المال	66,10	+9,7 %

الآثار: إن مستوى رخص الالتزام (3,5 أضعاف اعتمادات الدفع الداخلية) يقيس التزام الدولة على مدى عدة سنوات، لكنه لا يؤثر في رصيد 2027. ولا يندرج ضمن إجمالي النفقات البالغ 145,91 سوى اعتمادات الدفع (52,91) والنفقات على الموارد الخارجية (13,19). وتمثل نفقات رأس المال 45,3 % من إجمالي النفقات، مقابل 42,9 % في 2026 (60,24 من أصل 140,34). والأثر على الإيرادات معدوم.

3.5 تحيين الإطار الاقتصادي الكلي والنسب

يعتمد إطار مشروع قانون المالية 2027 توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2026 (نمو عالمي بنسبة 3,4 % في 2027) بدلاً من توقعات أبريل 2026 (3,2 %). وقد جرى تعديل النمو الحقيقي لسنة 2025 من 4,0 % إلى 3,6 %. ويُتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2027 ما قدره 600,9، أي بزيادة +7,4 %.

ولا تؤثر هذه المراجعات في مبالغ المشروع، لكنها تعدل النسب المعروضة:

النسبة	2026 (قانون المالية المعدل)	2027 (مشروع قانون المالية)
الضغط الجبائي (الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي)	16,7 %	17,3 %
إجمالي الإيرادات والهبات / الناتج المحلي الإجمالي	24,9 %	25,3 %
إجمالي النفقات / الناتج المحلي الإجمالي	25,1 %	24,3 %
الرصيد الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	−0,1 %	+1,0 %
الرصيد الأولي غير الاستخراجي / الناتج المحلي الإجمالي	−4,0 %	−3,5 %

تُحتسب نسب 2026 على أساس ناتج محلي إجمالي اسمي قدره 559,54 مليار أوقية، وفقاً للإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية 2027.